الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

PEOPLE'S DEMOCRATIC REPUBLIC OF ALGERIA

وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري

MINISTRY OF AGRICULTURE, RURAL DEVELOPMENT AND FISHERIES

CABINET
Communication and Media Cell

الـديـوان
خلية الاتصال والإعلام

ملخص الصحافة

Press Summary



الأسواق و الاقتصاد الفلاحـي
Markets and Agricultural Economy

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
15/11/2026 15:56

وفد يشارك يستطلع بمعرض "إيما" التجهيزات الزراعية

المكننة الفلاحية.. الجزائر تتجه إلى إيطاليا لاستكشاف سوق العتاد

بقلم:رضوان.د



تتجه الجزائر إلى تنويع خياراتها لتسريع وتيرة المكننة الفلاحية، من خلال استكشاف فرص اقتناء العتاد الزراعي المستعمل في السوق الإيطالية، في ظل الارتفاع الكبير لأسعار الآلات الجديدة، وتزايد احتياجات المستثمرات الفلاحية، خاصة في مناطق الجنوب والهضاب العليا التي تشهد توسعاً في المساحات المزروعة وتطويراً لشعب إنتاجية استراتيجية.

وفي هذا السياق، شارك وفد من ممثلي القطاع الفلاحي في الطبعة السابعة والأربعين من الصالون الدولي للآلات الفلاحية والبستنة «إيما» ، الذي احتضنته مدينة بولونيا الإيطالية من 10 إلى 14 نوفمبر الجاري، بمشاركة نحو 1700 عارض، حيث عرضت الشركات المشاركة أحدث الابتكارات والتجهيزات الموجهة للزراعة والحصاد.

وسجلت الجزائر حضورها في هذا الموعد الدولي من خلال جناح خاص، أتاح لممثليها فرصة الاطلاع على تطور صناعة المعدات الفلاحية الإيطالية، والتعرف على التجهيزات التي يمكن تكييفها مع طبيعة المستثمرات والظروف المناخية والجغرافية لمختلف مناطق الإنتاج الوطني.

وتأتي هذه الخطوة في وقت تواجه فيه الزراعة الجزائرية تحديات مرتبطة بنقص بعض المعدات، لاسيما آلات الحصاد، وهي وضعية برزت خلال موسم حصاد الحبوب، وأعادت إلى الواجهة ضرورة تعزيز أسطول العتاد الفلاحي وتحديثه بما يتناسب مع تطور المساحات الزراعية وحجم الإنتاج المستهدف.

وأكد الأمين العام للاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين، عبد اللطيف ديلمي في تصريحات له، أن تطور النشاط الزراعي في الجزائر يستدعي توفير معدات ذات قدرات أكبر، خصوصاً في الجنوب والهضاب العليا، مشيراً إلى أن الهدف يتمثل في توسيع النشاط الزراعي ومواكبة احتياجات المستثمرات التي تتطلب آلات أكثر قوة وملاءمة لطبيعة الأراضي وظروف العمل.

ولا تقتصر هذه الاحتياجات على زراعة الحبوب، إذ أصبحت شعب أخرى، على غرار البطاطا، تعتمد بشكل متزايد على المكننة لتحسين المردودية وجودة الإنتاج، خاصة مع انتقال جزء مهم من النشاط إلى المناطق الصحراوية.

ويبرز ارتفاع أسعار المعدات الزراعية الجديدة في العالم باعتباره أحد أبرز العوائق أمام تحديث أسطول المكننة، خصوصاً بالنسبة للفلاحين الذين لا تسمح لهم إمكاناتهم المالية باقتناء آلات متطورة بأسعار السوق الأوروبية.

وقدم معرض «إيما» مثالاً على ذلك من خلال آلة حصاد مزودة بجنازير وشريط قطع يبلغ عرضه نحو 11 متراً، عرضت بسعر يصل إلى 415 ألف يورو دون احتساب الرسوم، أي ما يعادل أكثر من 60 مليون دينار وفق سعر الصرف الرسمي، ويتجاوز 110 ملايين دينار وفق السعر المتداول في السوق الموازية.

وأمام هذه المستويات السعرية، تبرز عدة خيارات لتسهيل حصول الفلاحين على المعدات، من بينها اقتناء الآلات بصورة جماعية عن طريق التعاونيات الفلاحية، واللجوء إلى العتاد المستعمل الذي يوجد في حالة تقنية جيدة، إلى جانب الاستفادة من آليات الدعم والتمويل التي توفرها الدولة.

وفي هذا السياق، كشف ديلمي أن الوفد الجزائري سيعمل على تحديد أنواع المعدات المستعملة التي يتراوح عمرها بين خمس وسبع سنوات، والتي يمكن أن تستجيب لاحتياجات الفلاحة الجزائرية وظروف استغلالها، بما يسمح بالحصول على تجهيزات مناسبة بتكلفة أقل مقارنة بالآلات الجديدة.

وتسمح التشريعات الجزائرية، منذ إدراج تدابير بهذا الخصوص في قانون المالية لسنة 2023، باستيراد المعدات الفلاحية المستعملة التي يقل عمرها عن سبع سنوات، وهو ما يفتح المجال أمام الفلاحين والمؤسسات الناشطة في القطاع لتجديد تجهيزاتها وفق شروط التأهيل المعمول بها.

•التعاونيات والتمويل لتعزيز اقتناء المعدات

ومن بين الآليات التي يمكن أن تسهل عملية اقتناء العتاد، يبرز خيار التعاونيات الفلاحية، الذي يسمح بتجميع قدرات الفلاحين وتقاسم تكاليف شراء الآلات واستغلالها، بدلاً من تحميل مستثمرة واحدة كامل أعباء الاقتناء والصيانة.

ومن جانب آخر، تراهن الجزائر على العلاقات الاقتصادية الجيدة التي تجمعها بإيطاليا لتوسيع التعاون في مجال المعدات والآلات الفلاحية، والاستفادة من خبرة الشركات الإيطالية في تصنيع التجهيزات الحديثة.

وأكدت قنصل الجزائر بميلانو، التي رافقت الوفد الجزائري خلال المعرض، أن متانة العلاقات بين البلدين يمكن أن تسهل التواصل والتبادل مع المصنعين الإيطاليين، بالنظر إلى التطور الذي تعرفه الصناعة الإيطالية، خاصة في مجال الآلات والمعدات الزراعية.

ويفتح هذا التقارب المجال أمام دراسة فرص اقتناء تجهيزات جديدة ومستعملة، إلى جانب إمكانية تطوير علاقات مباشرة بين الفاعلين الجزائريين والمصنعين الإيطاليين، بما يساعد على توفير معدات تتلاءم مع خصوصية الزراعات الجزائرية، ولاسيما في المناطق الصحراوية وشبه الجافة.

وتكشف المشاركة الجزائرية في معرض «إيما» عن توجه نحو البحث عن حلول عملية لتجاوز تحديات المكننة، تجمع بين تحديث أسطول الآلات، وترشيد تكاليف الاقتناء، وتطوير آليات التمويل التعاوني.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية
الصفحة 07

خطة ماتي تعزز الشراكة مع إيطاليا

من استثمارات الطاقة إلى الزراعة الصحراوية

● أكد سفير الجزائر لدى إيطاليا، محمد خليفي، أن الجزائر تنظر إلى خطة ماتي باعتبارها إطارا لتأسيس شراكة استراتيجية متوازنة مع إيطاليا، ترتكز على الاستثمار المنتج ونقل التكنولوجيا والخبرات، إلى جانب دعم القدرات الصناعية المحلية.

وشدد السفير على ضرورة أن تتجاوز هذه المبادرة الطابع السياسي والاتفاقات المعلنة، لتتحول إلى مشاريع ملموسة تحقق مكاسب اقتصادية واجتماعية حقيقية، وذلك خلال مشاركته في المنتدى الدولي "خطة ماتي 2026" بالعاصمة الإيطالية روما.

وشهد المنتدى حضور الوزير المفوض فابريزيو لوباسو، نائب المدير العام والمدير المركزي لنظام إيطاليا والاستثمارات بوزارة الشؤون الخارجية والتعاون الدولي الإيطالية، فضلا عن ممثلين عن مؤسسة "التنمية الاجتماعية والاقتصادية إنريكو ماتي"، وعدد من الفاعلين الاقتصاديين من الجزائر وإيطاليا.

واحتضن فندق "غراند هوتيل بلازا"، وفقا لما أوردته وكالة الأنباء الإيطالية "نوفا"، أشغال اللقاء، الذي شكل فرصة لتقييم مسار التعاون الجزائري الإيطالي واستعراض آفاق تطويره، في ظل بلوغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين نحو 6.78 مليار أورو. كما تم بحث سبل تجسيد أهداف خطة ماتي من خلال مشاريع عملية تشمل قطاعات الطاقة والزراعة والصناعة والتكوين ونقل الخبرات والتكنولوجيا. وفي سياق حديثه عن العلاقات الثنائية بين البلدين، استحضر السفير الدور التاريخي الذي أداه إنريكو ماتي في تعزيز العلاقات بين الجزائر وإيطاليا، لاسيما من خلال مساندته لتطلعات الشعب الجزائري في استرجاع السيطرة على موارده الطبيعية وتقرير خياراته الاقتصادية.

كما ذكر خليفي بالموقف الإيجابي للجزائر تجاه خطة ماتي منذ الإعلان عنها، مشيرا إلى تأكيد الرئيس عبد المجيد تبون، خلال القمة الثانية بين إيطاليا وإفريقيا التي انعقدت بأديس أبابا في فيفري الماضي، على ضرورة الانتقال إلى مرحلة جديدة من الخطة تكون أكثر طموحا وشمولية وفعالية. وأبرز في هذا الصدد أهمية إشراك الدول الإفريقية في تحديد أولويات التعاون والمساهمة في تنفيذ البرامج التنموية، بدلا من حصر دورها في تلقي المساعدات

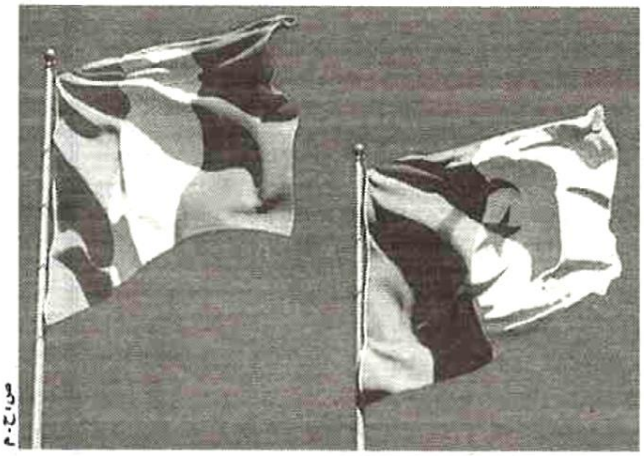
ص.ع.م

والاستفادة من المبادرات الخارجية. وحدد الدبلوماسي الجزائري أبرز محاور الشراكة المستقبلية في تشجيع الاستثمارات الإنتاجية وتوطين التكنولوجيا والمعرفة وتطوير الإمكانات الصناعية المحلية، مع التأكيد على الأهمية الاستراتيجية للتعاون في مجال الطاقة، الذي ينبغي أن يتجاوز المبادلات التقليدية للغاز الطبيعي نحو مشاريع جديدة مرتبطة بالتحول الطاقوي.

وفي هذا الإطار، تناولت المناقشات مشروع ممر الهيدروجين الأخضر الجنوبي، الذي يستهدف ربط الجزائر بالأسواق الأوروبية مرورا بتونس وإيطاليا والنمسا وألمانيا، بما يعزز موقع الجزائر في منظومة الطاقة النظيفة ويفتح آفاقا جديدة للتعاون مع الشركاء الأوروبيين. كما تطرق المشاركون إلى مشروع الربط الكهربائي البحري بين ضفتي البحر الأبيض المتوسط والذي لا يزال في مرحلة التصميم.

وعلى صعيد التعاون الزراعي، استعرض السفير المشروع الزراعي الصناعي المتكامل الذي تطوره المجموعة الإيطالية "بي إف إنترناشونال" بمنطقة تيميمون، جنوب غرب الجزائر، على مساحة تقدر بـ36 ألف هكتار، بالتعاون مع الصندوق الوطني للاستثمار وبقيمة استثمارية إجمالية تقارب 420 مليون أورو.

وفي السياق ذاته، تطرّق السفير إلى مشروع "مركز التميز إنريكو ماتي" بمدينة سيدي بلعباس، غرب الجزائر، الذي يندرج ضمن التعاون الجزائري الإيطالي في مجالات التكوين والبحث العلمي والابتكار الزراعي.

من جهته، أكد الوزير المفوض فابريزيو لوباسو أهمية تحويل التفاهمات والحوار السياسي بين إيطاليا وشركائها الأفارقة إلى مبادرات عملية ومشاريع ذات نتائج ملموسة، مشيرا إلى أن منهج التعاون المستوحى من تجربة إنريكو ماتي يقوم على أربعة مبادئ أساسية تتمثل في الحوار والمسؤولية والاتساق والأخلاق.

وأوضح لوباسو أن إيطاليا تسعى إلى الاستماع لشركائها على الضفة الأخرى من المتوسط وفهم تطلعاتهم واحتياجاتهم، داعيا المؤسسات الاقتصادية الإيطالية إلى تبني مقاربة قائمة على الشراكة والتفاهم، بعيدا عن الأساليب الأحادية التي لا تراعي أولويات الطرف الآخر.

سمية يوسفي

الإسهامات
Contributions

الأحد 15 نوفمبر,2026 13:33

إعفاءات ضريبية تصل إلى 10 سنوات وتخفيضات جديدة لدعم الاستثمار والمؤسسات



سيد علي أمين

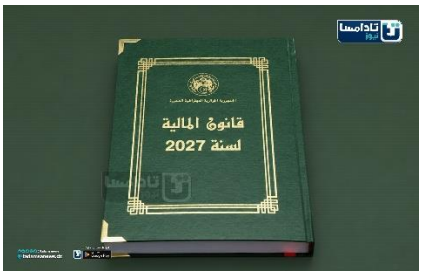

تتجه الجزائر إلى توسيع الامتيازات الجبائية والجمركية الموجهة للاستثمار المنتج، ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2027، الذي يقترح إعفاءات ضريبية تصل إلى عشر سنوات، وتمديد الحوافز الممنوحة لحاضنات الأعمال إلى خمس سنوات، إلى جانب تخفيضات تستهدف تمويل المؤسسات وتطوير الطاقات المتجددة والصناعة والفلاحة. وتأتي هذه التدابير في إطار إعادة توجيه السياسة الجبائية نحو تشجيع إنشاء المؤسسات وتعبئة رؤوس الأموال وتحفيز الإنتاج المحلي، مع استحداث آليات لتبسيط إجراءات التصدير وتعزيز الامتثال الضريبي.

ويُنتظر عرض مشروع قانون المالية 2027 للتصويت أمام المجلس الشعبي الوطني، الاثنين 16 نوفمبر 2026، بعدما تضمن مجموعة من التعديلات الرامية إلى تحسين مناخ الأعمال وتوسيع قاعدة الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

إعفاءات تصل إلى 10 سنوات

وامتيازات جديدة للمؤسسات الناشئة

في مقدمة الإجراءات المقترحة، يتجه المشروع إلى إعادة تنظيم الإطار المؤسسي للاستثمار، من خلال تكريس ثلاث هيئات رئيسية، تتمثل في الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار، والمجلس الوطني للاستثمار، والشباك الوحيد للاستثمار، بهدف تحسين تنظيم مرافقة المستثمرين.

كما يقترح تحديد سقف لحقوق التسجيل المطبقة عند زيادة رأس المال الاجتماعي للمؤسسات ذات الشخص الوحيد ذات المسؤولية المحدودة والشركات ذات المسؤولية المحدودة، على غرار الامتياز المطبق على شركات المساهمة.

وفي خطوة تستهدف تعزيز منظومة الابتكار، ينص المشروع على تمديد الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لفائدة المؤسسات الحائزة على علامة" حاضنة أعمال "من سنتين إلى خمس سنوات.

وستستفيد هذه المؤسسات كذلك من معدل مخفض للحقوق الجمركية بنسبة 5% على التجهيزات المستوردة اللازمة لإنجاز استثماراتها.

وبالتوازي، يقترح مشروع القانون إعفاء صناديق الاستثمار المنشأة بموجب الاتفاقيات الدولية من الضريبة على أرباح الشركات لمدة عشر سنوات ابتداءً من تاريخ انطلاق نشاطها.

وتشمل التحفيزات أيضًا توسيع الامتيازات الموجهة لرأس المال المخاطر، من خلال إعفاء مؤقت لعشر سنوات من الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات وحقوق التسجيل، بالنسبة إلى العائدات والمداخيل وفوائض القيمة الناتجة عن التنازل عن سندات هيئات التوظيف الجماعي لرأس المال المخاطر وصناديق الاستثمار المشترك المتخصصة.

ويمتد الإجراء إلى مداخيل شركات التسيير والمودعين التابعين لهذه الهيئات، إلى جانب شركات الاستثمار في رأس المال المخاطر، وعمليات الاكتتاب والتنازل والتحويل المتعلقة بالسندات، فضلًا عن العقود والاتفاقيات والعمليات التي تنجزها الصناديق والهيئات المعنية.

كما يقترح تخفيضًا بنسبة 30% من الضريبة على أرباح الشركات لمدة خمس سنوات لفائدة المؤسسات غير المدرجة في البورصة، شريطة امتلاك هيئة توظيف جماعي لرأس المال المخاطر أو صندوق استثمار مشترك متخصص ما لا يقل عن 30% من رأسمالها أو حقوق التصويت فيها.

ومن شأن هذه التدابير، في حال المصادقة عليها، تحسين شروط تمويل المؤسسات وتشجيع استثمار رؤوس الأموال في المشاريع الإنتاجية.

تحفيز الاستثمار الأخضر والفلاحة

وتسهيل عمليات التصدير

وفي مجال التحول الطاقوي، يقترح المشروع رفع سقف خصم النفقات المعتمدة عند تحديد النتيجة الجبائية من 5% إلى 10%، بالنسبة إلى الاستثمارات المتعلقة بتطوير الهيدروجين الأخضر والتشجير وإعادة التشجير وإنتاج الطاقات المتجددة وتثمينها.

أما القطاع الفلاحي، فيستفيد من مقترح تطبيق المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة، المحدد بـ9%، على صواني التشتيل المثقبة وأصص الزراعة البلاستيكية المثقبة وأنابيب الري بالتقطير والأغشية الأرضية المخصصة للاستعمال الزراعي.

وفي إطار دعم الإنتاج المحلي للمواد الأولية، يقترح المشروع تمديد المهلة الممنوحة لمستوردي ومحولي زيت الصوجا الخام للشروع في إنتاجه محليًا أو اقتنائه من السوق الوطنية إلى غاية 31 ديسمبر 2029.

كما تتضمن الإجراءات توسيع الإعفاء من رسم التوطين البنكي ليشمل عمليات الشحن البحري والجوي، واستيراد الخدمات ضمن نظام تشجيع الاستثمار، فضلًا عن الخدمات المقدمة والمستهلكة خارج الجزائر لفائدة شركات المحروقات في إطار أنشطتها التصديرية.

وفي الجانب الجمركي، يقترح المشروع تمكين مصالح الجمارك من منح صفة "المصدر المعتمد" للمتعاملين الذين ينجزون عمليات تصدير متكررة انطلاقًا من الجزائر، بموجب الاتفاقيات التجارية الدولية ذات التعريفات التفضيلية.

وسيسمح هذا الإجراء للمتعاملين المؤهلين بإثبات المنشأ التفضيلي لمنتجاتهم بأنفسهم من خلال "تصريح المنشأ"، بما يهدف إلى تبسيط الإجراءات المرتبطة بالاستفادة من الامتيازات التجارية.

تسوية جبائية طوعية بنسبة 12% قبل نهاية 2027

وفي موازاة توسيع الحوافز الاستثمارية، يقترح مشروع قانون المالية استحداث نظام استثنائي للتسوية الجبائية الطوعية، يستهدف الأشخاص الطبيعيين المقيمين في الجزائر وغير المعروفين لدى المصالح الجبائية.

ويقوم النظام على تطبيق ضريبة وحيدة نهائية بنسبة 12%، مع تحديد 31 ديسمبر 2027 آخر أجل للتصريح في إطار هذا الإجراء.

ويهدف المقترح إلى توسيع قاعدة الامتثال الضريبي وإدماج الأنشطة غير المصرح بها في المنظومة الجبائية، بالتوازي مع تعزيز الشفافية ومكافحة الغش والتهرب الضريبيين.

وبذلك، **يجمع مشروع قانون المالية 2027 بين تخفيف الأعباء عن الاستثمار المنتج وتشجيع التمويل عبر رأس المال المخاطر وتحفيز الأنشطة الصناعية والفلاحية والطاقوية، مقابل توسيع أدوات التنظيم والرقابة الجبائية.**

غير أن دخول هذه التدابير حيز التطبيق يظل مرتبطًا باستكمال المسار التشريعي والمصادقة النهائية على النص، فيما ستتوقف فعاليتها الاقتصادية على قدرة المؤسسات والمستثمرين على الاستفادة الفعلية من الامتيازات المقترحة وتحويلها إلى مشاريع إنتاجية واستثمارات جديدة ومناصب شغل.

أخبار اليوم
AKHBAR ELYOUM
www.akhbarelyoum.dz
الصفحة: 05

نحو تعزيز مكانته في الأسواق الدولية

إمكانيات كبيرة لزيادة إنتاج التمور بالجزائر

أبرز خبراء في الاقتصاد والفلاحة التطور الملحوظ الذي تعرفه شعبة التمور في الجزائر في السنوات الأخيرة، سواء من حيث المساحات المزروعة أو الإنتاج والجودة، وهذا في ظل توفر كل المقومات التي تسمح بإعطاء دفع جديد لهذا المنتوج وتعزيز مكانته في الأسواق العالمية.

•ي. تيشات

أوضح الخبير الفلاحي مصطفى بناوي أن تطور شعبة التمور في الجزائر يعود أساسا إلى البرامج العمومية التي ساهمت في السنوات الأخيرة في الانتقال من نظام الواحات التقليدي إلى فلاحة استثمارية وعصرية قائمة على استغلال مستثمرات واسعة.

وأشار إلى أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة لزيادة إنتاجها، ما يفتح أمامها آفاقا واعدة لتعزيز موقعها في السوق الدولية، لا سيما مع تنامي الطلب على التمور الجزائرية في عدد من الأسواق الأوروبية والأمريكية والعربية وفي العديد من الدول الآسيوية. كما أرجع المتحدث تطور الشعبة إلى مرافقة المنتجين، خاصة في ظل تسهيل الحصول على العقار الفلاحي وتوفير الكهرباء والطرقات والمسالك الفلاحية، فضلا عن دعم حفر الآبار وإنجاز شبكات السقي واقتناء الشتلات ذات النوعية الجيدة، مبرزا التسهيلات التي تم توفيرها للمنتجين في مجال اللوجستيك، كتوفير غرف التبريد من خلال صيغ تمويل مدعمة، الأمر الذي سمح بتسهيل تسويق المنتوج.

توفير مناصب الشغل ودعم النشاط الاقتصادي بالجنوب

بدوره، اعتبر الخبير الاقتصادي عبد القادر سليماني أن شعبة التمور تمثل ثروة اقتصادية وغذائية تتجاوز النشاط الزراعي التقليدي، نظرا لمساهمتها في توفير مناصب الشغل ودعم النشاط الاقتصادي بولايات الجنوب، فضلا عن دورها في تعزيز الأمن الغذائي وفتح آفاق أوسع للصادرات الفلاحية. وأضاف أن الجزائر تتوفر على مقومات تنافسية هامة، وفي مقدمتها وفرة الإنتاج وتعدد الأصناف وجودتها، لا سيما دقلة نور التي تحظى بمكانة متميزة في الأسواق الدولية، مبرزا ضرورة تعزيز الصناعات التحويلية واستغلال بعض الأصناف، إلى جانب تطوير القدرات في مجال التخزين والتبريد والتوضيب والتسويق الدولي. وأشار إلى أن صادرات التمور الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، مع وجود هامش معتبر لرفع مساهمة الشعبة في الصادرات خارج المحروقات وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية.

المؤهلات الطبيعية والمناخية تسمح بتحقيق المزيد من التطور

من جهته، أكد الخبير لعلا بوخالفة أن المؤهلات الطبيعية والمناخية للجزائر تسمح بتحقيق المزيد من التطور لهذا الفرع، عبر توسيع المساحات المستغلة، مبرزا أهمية التنوع الصنفي الذي تزخر به الجزائر، وفي مقدمته دقلة نور الأكثر طلبا في العالم، والغرس والدقلة البيضاء وتافزوين، إلى جانب أصناف أخرى يمكن تثمينها في الصناعات التحويلية ومشتقات التمور ذات القيمة التجارية المعتبرة، ومشددا على ضرورة تعزيز الجانب التجاري والتسويقي، وداعيا إلى تبني استراتيجية فعالة للترويج للمنتوج الوطني وتوسيع أسواقه الخارجية بما يسمح برفع الصادرات.

للإشارة، فقد شهدت الطبعة الرابعة للصالون، المنظمة من طرف الغرفة الوطنية للفلاحة تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مشاركة 234 عارضا وطنيا وأجنبيا يمثلون منتجين ومحولين ومصدرين وحرفيين وتعاونيات وهيئات مهنية وبحثية. كما شهدت التظاهرة، المقامة تحت شعار "تمورنا أصالة واقتصاد مستدام"، مشاركة عارضين من ثماني دول هي العراق وسلطنة عمان وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا وتركيا والصين.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
15/11/2026 12:58

مقومات لإعطاء دفع جديد لإنتاج التمور وتعزيز مكانة المنتوج الوطني دوليا

دقلة نور البيضاء وتافزوين والغرس نحو أسواق آسيوية

بقلم:سارة.ن



أكد خبراء في الاقتصاد والفلاحة، أن التطور الملحوظ الذي تعرفه شعبة التمور في الجزائر في السنوات الأخيرة، سواء من حيث المساحات المزروعة أو الإنتاج والجودة، وهذا في ظل توفر كل المقومات تسمح بإعطاء دفع جديد لهذا المنتوج وتعزيز مكانته في الأسواق العالمية.
أوضح الخبير الفلاحي، مصطفى بناوي في ختام الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور الذي أقيم بقصر المعارض أن تطور شعبة التمور في الجزائر يعود أساسا إلى البرامج العمومية التي ساهمت في السنوات الأخيرة في الانتقال من نظام الواحات التقليدي إلى فلاحة استثمارية وعصرية قائمة على استغلال مستثمرات واسعة.

تسهيلات للمنتجين في مجال اللوجستيك

وأشار إلى أن الجزائر تتوفر على إمكانيات هائلة لزيادة إنتاجها، ما يفتح أمامها آفاقا واعدة لتعزيز موقعها في السوق الدولية، لا سيما مع تنامي الطلب على التمور الجزائرية في عدد من الأسواق الأوروبية والأمريكية والعربية وفي العديد من الدول الآسيوية.
وأرجع المتحدث تطور الشعبة إلى مرافقة المنتجين، لا سيما تسهيل الحصول على العقار الفلاحي وتوفير الكهرباء والطرقات والمسالك الفلاحية، فضلا عن دعم حفر الآبار وإنجاز شبكات السقي واقتناء الشتلات ذات النوعية الجيدة، مبرزا التسهيلات التي تم توفيرها للمنتجين في مجال اللوجستيك كتوفير غرف التبريد من خلال صيغ تمويل مدعمة، الأمر الذي سمح بتسهيل تسويق المنتوج.

صادرات التمور الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى

بدوره، اعتبر الخبير الاقتصادي، عبد القادر سليماني لوكالة الأنباء الجزائرية، أن شعبة التمور تمثل ثروة اقتصادية وغذائية تتجاوز النشاط الزراعي التقليدي، نظرا لمساهمتها في توفير مناصب الشغل ودعم النشاط الاقتصادي بولايات الجنوب، فضلا عن دورها في تعزيز الأمن الغذائي وفتح آفاق أوسع للصادرات الفلاحية.
وأضاف أن الجزائر تتوفر على مقومات تنافسية هامة، وفي مقدمتها وفرة الإنتاج وتعدد الأصناف وجودتها، لا سيما دقلة نور التي تحظى بمكانة متميزة في الأسواق الدولية، مبرزا ضرورة تعزيز الصناعات التحويلية واستغلال بعض الأصناف، إلى جانب تطوير القدرات في مجال التخزين والتبريد والتوضيب والتسويق الدولي.
وبخصوص التصدير، أشار المتحدث إلى أن صادرات التمور الجزائرية في تزايد مستمر من سنة لأخرى، مع وجود هامش معتبر لرفع مساهمة الشعبة في الصادرات خارج المحروقات وتعزيز حضورها في الأسواق الدولية.
من جهته، أكد الخبير لعلا بوخالفة أن المؤهلات الطبيعية والمناخية للجزائر تسمح بتحقيق المزيد من التطور لهذا الفرع، عبر توسيع المساحات المستغلة، مبرزا أهمية التنوع الصنفي الذي تزخر به الجزائر وفي مقدمته دقلة نور الأكثر طلبا في العالم والغرس والدقلة البيضاء وتافزوين، إلى جانب أصناف أخرى يمكن تثمينها في الصناعات التحويلية ومشتقات التمور ذات القيمة التجارية المعتبرة.
وشدد الخبير على ضرورة تعزيز الجانب التجاري والتسويقي، داعيا إلى تبني استراتيجية فعالة للترويج للمنتوج الوطني وتوسيع أسواقه الخارجية بما يسمح برفع الصادرات.
للإشارة، فقد شهدت الطبعة الرابعة للصالون، المنظمة من طرف الغرفة الوطنية للفلاحة، تحت رعاية وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري، مشاركة 234 عارضا وطنيا وأجنبيا يمثلون منتجين ومحولين ومصدرين وحرفيين وتعاونيات وهيئات مهنية وبحثية.
كما شهدت التظاهرة المقامة تحت شعار "تمورنا أصالة واقتصاد مستدام" مشاركة عارضين من ثماني دول هي العراق وسلطنة عمان وتونس وليبيا ومصر وموريتانيا وتركيا والصين.

اهتمام بالترويج للأصناف المحلية وطنيا ودوليا وترقية النشاطات التحويلية

بدورهم، يسعى العديد من المشاركين في الطبعة الرابعة للصالون الدولي للتمور، إلى الترويج لعدد من أصناف التمور الجزائرية غير المعروفة على نطاق واسع في الأسواق الدولية، وكذا تطوير نشاطات تحويل هذا المنتج الفلاحي، بالنظر إلى القيمة المضافة المحصلة.
وعلى غرار تسويق صنف دقلة "نور" الجزائرية ذات الشهرة العالمية، يبدي عدد من المصدرين اهتماما متزايدا بأصناف أخرى محلية ما من شأنه فتح آفاق جديدة أمام الفلاحين والمصدرين على حد سواء.
في هذا الصدد، أبرز سليم حدود، ممثل مؤسسة متخصصة في إنتاج وتصدير التمور بطولقة (بسكرة)، دور المصدرين في البحث عن أسواق ومنافذ تسويقية جديدة للفلاحين، موضحا أن مؤسسته باشرت في عملية اقتناء التمور من المنتجين بأسعار أكثر مردودية بالنسبة للفلاحين.
وأضاف قائلا: "لقد سمحت هذه المبادرة بتثمين 12 صنفا من التمور من غير دقلة نور، على غرار دقلة نور البيضاء وتافزوين والغرس وتوجيهها

نحو أسواق آسيوية لاسيما الهند، إندونيسيا وبنغلاديش.”

ومع ذلك، تبقى دقلة نور النشاط الأساسي للمؤسسة بإنتاج يتراوح بين 4000 و 5000 طن سنويا، حسب حدود، الذي أشار إلى أن المؤسسة تتولى التوضيب والتصدير إلى أكثر من 30 دولة كما تملك قدرات معتبرة في مجال التخزين المبرد.

من جهتها، أبرزت حياة مناصري، ممثلة إحدى المؤسسات التي تنشط ببسكرة في مجال التصدير منذ سنة 2023، أهمية مثل هذه التظاهرات المهنية لاستكشاف أسواق جديدة، مبرزة دور الصالون (11- 14 نوفمبر) منذ طبعته الأولى في تمكين المتعاملين من بناء علاقات تجارية وفتح آفاق جديدة أمام الصادرات الوطنية.

وتصدر الشركة منتجاتها على وجه الخصوص إلى الهند، فرنسا، إسبانيا وقطر، بالموازاة مع استكشاف أسواق إفريقية جديدة على غرار السنغال، فضلا عن السوقين الصينية والإندونيسية.

وتعرض المؤسسة نوعين من المنتجات: عضوية ومنتجات تقليدية (غير عضوية)، موضحة أن المنتجات التقليدية تستجيب للمتطلبات الصحية للأسواق المستهدفة، كونها “تخضع لعمليات مراقبة من طرف مخابر وهيئات خارجية التي تتولى أخذ العينات وإجراء التحاليل الضرورية.”

وفي سياق ذي صلة، يبرز المصدران أهمية الإجراءات المتخذة والتسهيلات التي أقرتها السلطات العمومية لمرافقة المصدرين، لاسيما الرواق الأخضر الذي يساهم في تسهيل الإجراءات الجمركية الخاصة بعمليات الشحن، إلى جانب دور الصندوق الخاص لترقية الصادرات الذي يتكفل بنسبة 50 بالمائة من تكاليف النقل الدولي للتمور، و 80 بالمائة من تكاليف المشاركة في المعارض والصالونات الدولية.

متعاملون ينشطون في معالجة وتحويل التمور

وعلاوة على التصدير، ينشط متعاملون آخرون في معالجة وتحويل التمور الموجهة إلى المصدرين حيث وبولاية عنابة، تتخصص المؤسسة التي يسيرها الياس عابد، في معالجة التمر الجاف والصلب، حيث تقوم بتزويد المصدرين بهذه المادة بعد إخضاعها لعملية الترطيب لتحسين خصائصه.

وأوضح في هذا الصدد: “نقوم بمعالجة هذه التمور التي يتم جنيها وهي جافة أو التي تسقط من النخيل لجعلها صالحة للاستهلاك، وبعد ذلك يتم توضيبها في علب بلاستيكية قبل تسليمها إلى المصدرين”، مضيفا بأن هذا النوع من التمور يجد منافذ لتسويقه لاسيما في إندونيسيا، ماليزيا، الهند، بنغلاديش، ليبيا وموريتانيا.

الشعب
يومية وطنية إخبارية تأسست في 11 ديسمبر 1962
الصفحة-05 04

رافعة إستراتيجية لصناعة الثروة وتنويع الاقتصاد وفق رؤية الرئيس تبون

الصناعات الغذائية.. جودة جزائرية تستحق الثقة

■ استحداث مناصب الشغل وتقليص فاتورة الاستيراد ■ ديناميكية متنامية.. توسع الاستثمارات وتطور قدرات التحويل والتصنيع

تشهد الصناعة الغذائية الجزائرية ديناميكية متنامية، مدفوعة بتوسع الاستثمارات وتطور قدرات التحويل والتصنيع، في مسار يستهدف تثمين الثروات الفلاحية الوطنية وتعزيز التنافسية وخلق القيمة المضافة. ويكتسب هذا القطاع أهمية استراتيجية ضمن مساعي تنويع الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى دوره في دعم الأمن الغذائي واستحداث مناصب الشغل وتقليص فاتورة الاستيراد.

وتشكل الإمكانات الفلاحية الوطنية قاعدة أساسية لبناء منظومة صناعية غذائية متكاملة، تقوم على الربط بين الإنتاج الزراعي والتحويل الصناعي، وتوجيه المحاصيل نحو وحدات التصنيع، بما يضمن تثمين المنتجات المحلية والرفع من مردوديتها وجودتها. وتعكس الاستثمارات المتزايدة في هذا المجال توجها نحو تطوير منتجات وطنية ذات قيمة مضافة وقدرة تنافسية، تفتح آفاقا أوسع للتصدير والولوج إلى الأسواق الإقليمية والدولية، وفق معايير الجودة المعتمدة عالميا.

كما أسهم التكامل بين القطاعين الفلاحي والصناعي في تنشيط سلاسل إنتاج تمتد إلى النقل والتخزين والتغليف والتسويق، بما يوسع الأثر الاقتصادي للاستثمارات ويعزز النسيج المؤسساتي الوطني.

ويرتكز هذا التحول على توظيف التكنولوجيا والرقمنة، وتثمين الخصوصيات الإنتاجية لكل ولاية، بما يدعم بناء صناعة غذائية عصرية وأكثر اندماجا، ويمنح الاقتصاد الوطني روافد جديدة للنمو والصادرات خارج المحروقات.

● فضيلة. ب

الخبير الاقتصادي بوشيخي بوخوص لـ «الشعب»:

تطوير الاقتصاد التحويلي وتعزيز الإنتاج الوطني لتمتين الاكتفاء الذاتي

■ تلبية احتياجات السوق الوطنية وتقليص التبعية للخارج ■ تنامي الاستثمارات في مجالات التعليب والتوضيب والتخزين



إنتاج مواد كانت تستورد.. وتحويل المنتجات الفلاحية إلى مواد مصنعة

شهدت الصناعة الغذائية في الجزائر خلال السنوات الأخيرة تطورا ملحوظا، في إطار سياسة الدولة الرامية إلى تشجيع الإنتاج الوطني وتحفيز الاستثمار وتقليص فاتورة الاستيراد، من خلال توسيع قدرات التصنيع والتحويل وتثمين الموارد الفلاحية، بما جعل هذه الشعبة ركيزة أساسية في تنويع الاقتصاد وتعزيز الأمن الغذائي وخلق مناصب الشغل.

هيام لعيون

تعزّز التوجه مع تنامي الاستثمارات في مجالات التعليب والتوضيب والتخزين وإنتاج مواد كانت تستورد من الخارج، بما يرفع القيمة المضافة للمنتجات الوطنية، ويرسخ مكانتها في السوق المحلية، ويفتح أمامها آفاقا أوسع للتصدير.

وفي هذا السياق، أكد الخبير الاقتصادي بوشيخي بوخوص أن تطوير الصناعة الغذائية وتعزيز قدرتها على تلبية احتياجات السوق الوطنية وتقليص التبعية للخارج، يرتبط أساسا بتحقيق التكامل بين الاستثمار الفلاحي والصناعي، وتوفير المواد الأولية محليا، وتوسيع قدرات التحويل والتخزين والتصدير.

وأوضح أن الإصلاحات التي عرفها مناخ الاستثمار منذ تولي رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون رئاسة البلاد، وفي مقدمتها صدور قانون الاستثمار رقم 22-18، وفّرت إطارا جديدا لتشجيع المشاريع المنتجة واستقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

واعتبر أستاذ الاقتصاد بجامعة مستغانم أن الصناعة الغذائية من أبرز الشعب المؤقتة للاستفادة من التحولات التي عرفتها السياسة الاقتصادية، بالنظر إلى ارتباطها المباشر بالأمن الغذائي، وقدرتها على تحويل المنتجات الفلاحية إلى مواد مصنّعة ذات قيمة مضافة، فضلا عن مساهمتها في خلق مناصب الشغل وتوسيع النسيج الصناعي الوطني.

وأشار إلى أن الجزائر تمتلك إمكانات معتبرة لتطوير هذه الشعبة، يتطلب استغلالها رؤية متكاملة تشمل تطوير الإنتاج الفلاحي وتوفير المواد الأولية وتحديث وسائل التخزين والتبريد، إلى جانب ربط المؤسسات الصناعية بمحيطها الفلاحي والبحثي.

وسجلت الصناعة الغذائية تحولات بارزة من خلال التوجه نحو إنتاج مواد كانت تستورد بكميات معتبرة، والاستثمار في مختلف حلقات السلسلة الغذائية، بدءا من توفير المواد الأولية، وصولا إلى التحويل والتصنيع والتوضيب.

وشملت هذه الديناميكية عدة فروع، على غرار الصناعات المرتبطة بالزيوت الغذائية والسكر والمعجنات الغذائية والمشروبات والحليب ومشتقاته والحلويات، فضلا عن تطوير وحدات إنتاجية متخصصة في المواد المستخدمة في الصناعات الغذائية.

إطار جديد لاستقطاب المشاريع الإنتاجية

في تقييمه للإصلاحات الاقتصادية، أوضح الخبير أن صدور قانون الاستثمار رقم 22-18 في جويلية 2022 شكل محطة مهمة في تحسين مناخ الأعمال وتوفير الظروف الملائمة لتطوير الاستثمار الوطني والأجنبي.

ويتضمن القانون جملة من التحفيزات والامتيازات لفائدة المستثمرين، من خلال إقرار ثلاثة أنظمة تحفيزية تراعي طبيعة النشاط الاقتصادي وموقع المشروع وأهميته، إلى جانب الإعفاءات الجبائية والجمركية وشبه الجبائية خلال مرحلتي إنجاز المشاريع واستغلالها.

كما يعكس استحداث الوكالة الجزائرية لترقية الاستثمار والمنصة الرقمية للمستثمر والشباك الوحيد، إلى جانب اللجنة العليا الوطنية للطعون المتعلقة بالاستثمار، توجها نحو تبسيط الإجراءات الإدارية وتحسين مرافقة أصحاب المشاريع والحد من العراقيل البيروقراطية التي كانت تعارض تجسيد الاستثمارات.

وأكد بوخوص أن هذه التدابير تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للصناعة الغذائية، باعتبارها شعبة تتطلب استثمارات في وحدات التحويل والتصنيع والتوضيب والتبريد والتخزين، فضلا عن توفير العقار الاقتصادي الملائم للمشاريع الصناعية والفلاحية المرتبطة بها. وأضاف أن الإصلاحات امتدت إلى تنظيم العقار الاقتصادي الموجه للاستثمار، من خلال استحداث هيئات متخصصة في تهيئته وتسييره، بما يتيح توفير فضاءات جديدة لاحتضان المشاريع الإنتاجية.



استثمارات أجنبية لدعم الصناعات التحويلية

في حديثه عن دور الاستثمارات الأجنبية في تطوير النسيج الإنتاجي الوطني، أبرز الخبير أهمية المشاريع التي تستهدف إقامة وحدات إنتاجية مرتبطة بالفلاحة والصناعة الغذائية، لما يمكن أن تحققه من تقليص لفاتورة الاستيراد، عبر إنتاج المواد الأولية محليا وتحويلها إلى منتجات نهائية.

وتوقف عند المشاريع الاستثمارية القطرية المرتبطة بإنتاج الحليب ومشتقاته واللحوم الحمراء بولاية أدرار، إلى جانب مشاريع أخرى تستهدف تطوير النشاط التجاري وتوسيع قدرات توزيع المنتجات الغذائية عبر السوق الوطنية.

كما أشار إلى الاستثمارات الإيطالية المرتبطة بإنتاج الحبوب والحبوب الجافة والبذور الزيتية، التي من شأنها، وفق الأهداف المعلنة، دعم توفير المواد الأولية الضرورية للصناعات الغذائية، خاصة في ظل حاجة الجزائر إلى تطوير إنتاجها المحلي من المحاصيل الاستراتيجية.

وأضاف أن الاستثمارات التركية والصينية وغيرها من الشركات الأجنبية يمكن أن تساهم في نقل الخبرة والتكنولوجيا وتطوير القدرات الإنتاجية، مشددا على أهمية توجيه هذه المشاريع نحو خلق قيمة مضافة محلية وتوفير مناصب العمل وتطوير سلاسل الإنتاج والتحويل.

وفي هذا الإطار، شدد على ضرورة التمييز بين المشاريع المعلنة والاستثمارات التي دخلت فعليا مرحلتي الإنجاز والإنتاج، حتى يستند تقييم مساهمة الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الوطني إلى مؤشرات دقيقة.

القاعدة الفلاحية أساس تطوير الصناعة الغذائية

يرى الخبير أن الرهان الحقيقي أمام الجزائر يتمثل في بناء قاعدة فلاحية قادرة على تموين المصانع بالمواد الأولية بصورة منتظمة، باعتبارها شرطا أساسيا لتطوير الصناعة الغذائية وضمان استدامة نشاطها.

ودعا في هذا السياق إلى إعطاء الأولوية لتطوير زراعة الحبوب والبقول الجافة والمحاصيل الزيتية، إلى جانب الخضر والفواكه والأشجار المثمرة، باعتبارها مواد أولية أساسية في عدد من الصناعات التحويلية والتصدير والتعليب.

وأشار إلى أن الجزائر تتوفر على مساحة فلاحية مستغلة تقدّر بنحو 8.5 مليون هكتار، وفق الأرقام التي قدّمها في تحليله، مع إمكانات معتبرة للتوسع في المساحات المسقية، خاصة في الجنوب، شريطة توفير الدراسات العلمية اللازمة وضمان الاستغلال المستدام للموارد المائية.

وأوضح أن تعزيز الأمن الغذائي وتطوير الصناعات الغذائية يستدعيان توسيع المساحات المخصصة للمحاصيل الاستراتيجية وتحسين المردودية وتوفير البذور ذات الجودة، فضلا عن معالجة الإشكاليات المرتبطة بالعقار الفلاحي والملكية والنزاعات والبيروقراطية.

وأضاف أن تطوير الإنتاج المحلي للمواد الأولية يمنح المؤسسات الوطنية قدرة أكبر على التحكم في تكاليف الإنتاج وتأمين التموين وتحسين تنافسية المنتجات المصنعة، إلى جانب حمايتها من تقلبات الأسواق الخارجية.

مزارع نموذجية جامعية لربط الإنتاج بالبحث العلمي

من بين المقترحات التي طرحها الخبير الاقتصادي بوشيخي بوخوص لتطوير القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية، إنشاء مزارع نموذجية جامعية تقوم على إدماج الجامعة في النشاط الإنتاجي وربط البحث العلمي بالتطبيق الميداني.

وأوضح أن تصوره يقوم على إنشاء نحو 3000 مزرعة نموذجية جامعية عبر مختلف مناطق الوطن، تتخصص كل واحدة منها في شعبة إنتاجية معينة، سواء تعلق الأمر بالحبوب والبقول الجافة أو الخضر والفواكه أو الأشجار المثمرة أو تربية المواشي، مع إدماج أنشطة التحويل الصناعي المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.

وأشار إلى أن هذا النموذج يوفر فضاءات تطبيقية للطلبة والمهندسين والباحثين، ويسمح بتحويل نتائج الدراسات الجامعية إلى مشاريع إنتاجية، بما يعزز ارتباط الجامعة بمحيطها الاقتصادي والإنتاجي.

وأضاف أن هذه المزارع يمكن أن تعتمد على نموذج شركات المساهمة، تنطلق بتمويل عمومي، ثم تفتح المجال لاحقا أمام اكتتاب المساهمين عبر البورصة بعد تحقيق نتائج إيجابية، بما يتيح توسيع قاعدة التمويل وإشراك مختلف الفاعلين الاقتصاديين.

واعتبر أن هذه المقاربة من شأنها توفير فرص عمل لخريجي الجامعات والمعاهد، خاصة مهندسي الفلاحة والبيطرة والاقتصاد والهندسة والإعلام الآلي، إلى جانب تطوير التخصصات المرتبطة بالصناعات التحويلية.

وأكد أن إدماج الجامعة في المنظومة الإنتاجية يدعم البحث في مجال البذور والشتلات، ويساهم في تطوير أصناف تتلاءم مع الظروف المناخية المحلية وتحسين المردودية الزراعية، بما ينعكس إيجابا على تموين المصانع بالمواد الأولية.

حلقات أساسية في السلسلة الغذائية

في السياق ذاته، تطرق الدكتور بوخوص إلى التحديات التي تواجه تطوير الإنتاج الفلاحي والصناعات الغذائية، مشددا على أهمية توفير بذور وشتلات ذات جودة، من خلال إنشاء هيئة متخصصة تتولى تأطير هذا المجال ومرافقة الفلاحين، مع تعزيز الرقابة على المدخلات الفلاحية ومحاربة البذور المغشوشة.

كما دعا إلى تعزيز دور الهيئات المتخصصة في جمع الحبوب والحبوب الجافة ومرافقة المنتجين، وتطوير شبكة وطنية للدواوين الجهوية للمنتجات الفلاحية، بما يسمح بتنظيم عمليات استلام المحاصيل وتسويقها وتوجيهها نحو وحدات التحويل.

واعتبر أن التخزين والتبريد يمثلان حلقة أساسية في بناء منظومة غذائية متكاملة، بالنظر إلى دورهما في الحد من ضياع الإنتاج الفلاحي وضمان استقرار تموين المصانع والأسواق بالمواد الأولية.

واقترح في هذا الإطار توسيع شبكة مخازن التبريد والتخزين عبر مختلف بلديات الوطن، مع تكييف طاقاتها مع طبيعة الإنتاج الفلاحي لكل منطقة، بما يوفر للفلاحين والمؤسسات الصناعية إمكانات تخزين المنتجات وتسويقها وفق احتياجات السوق.

وأوضح أن هذه المنشآت ينبغي أن تضطلع بوظيفة التخزين والخدمة، بعيدا عن ممارسات التحكم في الأسعار، مع اعتماد آليات تضمن التوازن بين مصالح المنتجين والقدرة الشرائية للمستهلكين.

نحو منظومة غذائية متكاملة وتنافسية

أكد محدثنا أن المرحلة المقبلة تستدعي الانتقال من تشجيع المشاريع المنفردة إلى بناء منظومة إنتاجية متكاملة، تجمع بين الفلاحة والصناعة والبحث العلمي والتخزين والتوزيع، بما يسمح بتثمين الموارد المحلية وتعزيز قدرات المؤسسات الجزائرية.

وأضاف أن تحسين الإنتاج الفلاحي وتوفير المواد الأولية سيفتحان المجال أمام توسيع نشاط الصناعات الغذائية وخلق فرص جديدة للاستثمار والتشغيل، فضلا عن إمكانية تحقيق فوائض قابلة للتصدير في عدد من المنتجات.

وشدد على أن تطوير هذه الشعبة يتطلب معالجة الانشغالات الميدانية للفلاحين، وتسوية وضعيات العقار الفلاحي، وتحسين التمويل والمرافقة التقنية، وتعزيز الربط بين الجامعة والمؤسسات المنتجة، بما يضمن تكامل مختلف حلقات السلسلة الإنتاجية.

اعتبر أن تشجيع المنتوج المحلي، الذي أكد عليه رئيس الجمهورية عبد المجيد تبون في أكثر من مناسبة، ينبغي أن يترجم إلى سياسة إنتاجية متكاملة، تنطلق من توفير المادة الأولية وتنتهي بإنتاج سلع وطنية ذات جودة وقيمة مضافة، قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية ومنافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق الخارجية.

وخلص الخبير الاقتصادي إلى أن الصناعة الغذائية مرشحة لتكون إحدى أهم روافع تنويع الاقتصاد الوطني، من خلال الانتقال نحو بناء قدرات إنتاجية مستدامة، قوامها الاستثمار والتكامل بين القطاعات وحسن استغلال الإمكانات الوطنية، بما يعزز الأمن الغذائي ويدعم مسار بناء اقتصاد تحويلي منتج.

توجيه الإنتاج الفلاحي وفق احتياجات المصانع.. هواري تيغرسي لـ "الشعب":

الجزائر المنتصرة

ترفع رهان التّنويع الاقتصادي والأمن الغذائي

- إعداد خارطة وطنية للإمكانات الفلاحية الوطنية والاحتياجات الصناعية
- إنشاء أقطاب صناعية غذائية بالولايات الداخلية والجنوبية لدعم الإنتاج
- الزّراعة التّعاقدية آلية تنظّم العلاقة بين المنتجين والمؤسسات الصناعية

أكد الخبير الاقتصادي هواري تيغرسي أن الأمن الغذائي في الاقتصادات الحديثة، لم يعد يقتصر على قدرة الدول إنتاج الحبوب والخضر والفواكه أو توفير اللحوم والحليب، بل أصبح مرتبطا بمدى قدرتها على تحويل هذه المنتجات إلى مواد غذائية مصنعة ذات قيمة مضافة، وتخزينها، وتوزيعها، وتسويقها، ثم النفاذ بها إلى الأسواق الخارجية.

●● إيمان كافي





ويسجل الدكتور تيغرسي - في تصريح لـ "الشعب" - أن الجزائر تمتلك مؤهلات فلاحية وصناعية مهمة، يشمل تنوعها المناخي والإنتاجي والسماح بموالها الوطنية، فضلا عن تطور عدد من الصناعات الغذائية، التي أصبحت تستقطب استثمارات جديدة، سواء في الصناعات التحويلية التقليدية أو الأنشطة الأكثر ارتباطا بالتكنولوجيا وسلاسل التوريد والتكثيف، إلى جانب وجود قاعدة صناعية غذائية استطاعت - خلال السّنوات الأخيرة - أن تصمد نسبيا، ملخصا في عدد من الأنشطة على غرار إنتاج الحليب ومشتقاته، والمصانع، والعصيرات، والزيوت الغذائية، وتحويل الحبوب والصناعات المرتبطة بالتمور والخضر والبطاطا.

غير أن التقييم الموضوعي - يقول تيغرسي - يقتضي التمييز بين نمو الصناعة الغذائية، من حيث عدد المؤسسات وحجم الإنتاج، وبين مدى انسجامها مع الإنتاج الفلاحي، معتبرا أن التحدي لا يتمثل فقط في زيادة الإنتاج أو إنشاء مصانع جديدة، وإنما في بناء تكامل اقتصادي فعلي بين الفلاح والمصنع والمستثمر، يسمح بتأمين المواد الأولية بمقابل، ورفع الإنتاجية، وتقليص الفجوة للاستيراد.

من المواد الأولية إلى القيمة المضافة

ويذكر تيغرسي أنّ الصّناعة الغذائية أصبحت من القطاعات القادرة على تحريك الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى ارتباطها بالفلاحة والنقل والتخزين والتوزيع، غير أنّ تطوّرها ينبغي أن لا يقاس بعدد المصانع وحجم الإنتاج فقط، بل بمدى اندماجها على المواد الأولية المحلية، ومدى مساهمتها في خلق القيمة داخل البلاد، وتعتبر أن التكامل بين القطاع الفلاحي والصناعة الغذائية يمثل أحد أهم المداخل الممكنة لتنويع الاقتصاد الجزائري، وتقليص حاجياته تجاه فئات الأسواق الدولية وأسعار المحروقات. فكلّما تمكّنت الجزائر من تموين جزء أكبر من إنتاجها الفلاحي محليا، زادت قدرتها على الاحتفاظ بالقيمة الاقتصادية داخل حدودها، وقلّت حاجتها إلى استيراد المنتجات المصنعة التي يمكن إنتاجها بنفسها.

ويؤكد تيغرسي أن ذلك يتطلب الانتقال إلى التكامل بين الفلاحة والصناعة الغذائية بعيدا عن منطق الإنتاج الزراعي وفق احتياجات المصانع وتقديم الاستشارات الصناعية بالقرب من مناطق الإنتاج.

تنظيم العلاقة بين الفلاح والمصنع

وأشار محدّثنا إلى أنّ الزراعة التعاقدية تمثل إحدى أهم الآليات لتنظيم العلاقة بين المنتجين والمؤسسات الصناعية من خلال اتفاقيات مسبقة تحدد الكميات والأسعار والجودة ومواعيد التسليم، ويوضح أن هذا النموذج يضمن للفلاح تسويق إنتاجه ويمنح المصنع استقرارا في التموين، لكنه يتطلب مقومات عادة تحمي حقوق الطرفين، وتضمن دفع المستحقات واحترام الالتزامات، وأضاف أن تطوير التعاونيات والتجمعات الفلاحية من شأنه تمكين صغار المنتجين من تجاوز الكميات المطلوبة والتفاوض بشروط أفضل.



وفي حديثه عن الشّعب ذات الأولوية، أكّد تيغرسي أهمية تطوير شعبة الحليب، من خلال رفع الإنتاج المحلي، وتحسين السلالات والأعلاف، وتوسيع مراكز التجميع والتبريد، لتقليص الاعتماد على مسحوق الحليب المستورد، كما أشار إلى أن الطماطم الصناعية، التي قربما تطوير إنتاج البرازات والصلصات والمعلبات، شريطة ربط المصانع بمناطق الإنتاج وتوفير الدرات التخزين والتبريد.

وبخصوص التمور، أوضح محدّثنا أنّ الجزائر تمتلك ثروة مهمة، خاصة في الجنوب، غير أن تثمينها يتطلب تجاوز تصديرها في شكلها الأولي، والتوجه نحو إنتاج معجنة التمر والديس وبعض المكونات الغذائية الطبيعية، وأضاف أن تطوير الصناعات المنتشرة من الحبوب إلى جانب زراعة البذور الزيتية وربطها بوحدات العصر والتكرير، يمثل فرصة لتقوية الإنتاج المحلي وتقليص التبعية الخارجية.

التّكنولوجيا والجودة.. أساسا التّنافسية

من جهة أخرى، أكّد تيغرسي أنّ تحديث الفلاحة والصناعة الغذائية يتطلب إدماج التكنولوجيا والابتكار من خلال الرقمنة، بعيدا عن الاستيراد العشوائي للتجهيزات، مشيرا إلى أن الجزائر تملك كفاءات قادرة على تكييف الحلول التكنولوجية مع خصوصيات الإنتاج المحلي، شريطة توفير الإرادة السياسية والإطار القانوني المناسب.

وأبرز أن تحسين الجودة، والتكوين، والتسويق، والتصدير، تبقى عوامل حاسمة لتعزيز تنافسية المنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية، مؤكدا أن الجودة لم تعد خيارا، بل أصبحت شرطا أساسيا للبقاء والمنافسة.

الاستثمار والتّصدير يوسّعان الآفاق

في السياق، أشار الدكتور تيغرسي إلى ضرورة الاستثمار في مراكز التجميع والفرز والتخزين، وإنشاء وحدات التحويل بالقرب من مناطق الإنتاج، وأضاف أن إنشاء أقطاب صناعية غذائية في الولايات الداخلية والجنوبية، يمكن أن يساهم في خلق مناصب عمل، وتحسين مداخيل الفلاحين، وتحقيق تنمية إقليمية متوازنة، كما أكّد أنّ الجزائر تملك فرصا لتوسيع صادراتها نحو الأسواق الإفريقية والعربية والأوروبية، وهو ما يتطلب منتجات ذات جودة مستقرة وأسعار تنافسية، وقدرة على احترام الكميات ومواعيد التسليم.

ويرى محدّثنا أنّ تحقيق هذا التحول يستدعي إعداد خارطة وطنية للإمكانات الفلاحية والاحتياجات الصناعية حسب الولايات والشعب، وتعميم الزراعة التعاقدية، وتطوير التمويل الموجه، وتشجيع التعاونيات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز الشراكة بين الجامعة والمنتجين، كما دعا إلى اعتماد نظام وطني رقمي لمتابعة الإنتاج والمخزون والأسعار، وتقييم الأداء وفق مؤشرات واضحة، أهمها نسبة الإدماج المحلي، ومعدل التحويل الصناعي، وحجم الفائد الفلاحي، والقيمة المضافة والصادرات، ومناصب العمل المستحدثة.

السيادة الغذائية تبدأ من الفلاح

في السياق، أكّد تيغرسي أن التكامل بين الفلاحة والصناعة الغذائية يمثل رهانا استراتيجيا لمستقبل الاقتصاد الجزائري، لأنه يسمح بالانتقال من اقتصاد يعتمد على إنتاج المواد الأولية وتلبية الاستهلاك، إلى اقتصاد يقوم على الإنتاج والتحويل والابتكار والتصدير، وأوضح أن الجزائر لا تحتاج إلى إنتاج المزيد من المواد الفلاحية بحسب، إنما الحاجة ماسة إلى تنظيم هذا الإنتاج وتثمينه وتحويله إلى ثروة مستدامة، مؤكدا على أن "الاستيراد قد يسد حاجة السوق، لكن الإنتاج والتحويل هما اللذان يبنيان الاقتصاد، والسيادة الغذائية لا تقاس بما نستهلكه، بل بما نملكه من قدرة على الإنتاج والتحويل والتحكم في سلاسل القيمة"، وأضاف "الأرض التي تنتج الغذاء تزود والمصنع الذي يحوّلها يخلق قيمة مضافة، والتكامل بينهما هو الطريق إلى اقتصاد وطني متنوع وقوي ومستقل ومستدام".

تكامل استراتيجي لتأمين السوق الوطنية.. إبراهيم قندوزي لـ "الشعب":

الفلاحة والصناعة.. أساس الأمن الغذائي

- الرقمنة وتحديث التوزيع.. آليات لتعزيز تنافسية الصناعات الغذائية
- الصناعات الغذائية.. آفاق واعدة لتنويع الاقتصاد وتوسيع الصادرات

تراهن الجزائر في مسارها التنموي على التحول الاقتصادي الجذري، وبناء مشاريع كبرى والتنويع الإنتاجي بعيدا عن مداخيل منظومة الطاقة. وقدم الخبير الاقتصادي إبراهيم قندوزي قطاع الصناعات الغذائية باعتباره أحد الركائز الأساسية لتعزيز القدرات الانتاجية الوطنية، وتأمين الاحتياجات الغذائية، وتقليص التبعية للخارج.. وتحدث عن تأهبه في الوقت الراهن ليكون محركا بدور فاعل في الاقتصاد الوطني.



فضيلة بودريش

وأكد أستاذ العلوم الاقتصادية بجامعة تيزي وزو، إبراهيم قندوزي، أن القطاع الفلاحي يمثل ركيزة محورية في الدينامية الاقتصادية، فهو في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد قطاع المحروقات في منظومة الاقتصاد الوطني، بالنظر إلى مؤهلات القيمة المضافة وحجم التشغيل، والعدد الكبير من المؤسسات الناشطة فيه من القطاعين العمومي والخاص.

وانطلق قندوزي من فكرة جوهرية مفادها أن الصناعات الغذائية تمثل حلقة الوصل الحيوية بين القطاع الفلاحي والنسيج الصناعي، حيث تتجاوز أهميتها التحويل العادي للمواد الأولية، لتشكل - في أرض الواقع - محركا لديناميكية اقتصادية واسعة، إلى جانب تدفق منتجاتها المباشرة كالغذاء المصنع، مشتقات الحبوب، الزيوت، والسكر، حيث يعتبر تأثير هذا القطاع ليشمل منظومة متكاملة من الأنشطة المساندة على غرار النقل، التغليف، الخدمات اللوجستية، والتسويق.

تموين مستقر وبيئة استثمارية محفّزة

ويسجل قندوزي أن هذا التكامل يفتح المجال أمام الانتقال من تسويق المواد الفلاحية في صورتها الأولية، وهي عُرضة لمخاطر التلف، إلى تثمينها صناعيا، ما يرفع من قيمتها الاقتصادية ويعظم حافات إنتاج جديدة توسع من تدفقات المنظومة الاقتصادية الثروة والقيمة المضافة.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية والتجارية، اعتبر قندوزي أن تطوير هذا القطاع يتطلب توجها استراتيجيا نحو توطين الإنتاج من خلال توجيه الاستثمارات نحو الفروع التي ما تزال تعتمد على استيراد المواد الأولية أو المنتجات النهائية، واستشهد - في السياق - بالصّعوبة الملحوظة لفرع إنتاج الزيوت، وبعض منتجات الحليب التي ساهمت في تقليص فاتورة الاستيراد وتعزيز حضور الإنتاج الوطني في السوق، كما أتاح هذا التوجه - وفق رؤية قندوزي - بناء قاعدة صناعية تمتد إلى الإمكانات الفلاحية المحلية، ما يضمن تموينا أكثر استقرارا، ويوفّر بيئة استثمارية محفزة لدعمها التشريعات الاقتصادية الحالية التي تتسم بالمرونة وتحمل جملة من المزايا الهامة.

بناء أقطاب إنتاج إقليمية متكاملة

غير أن التحدي - يقول قندوزي - لا يقف عند حد تثبيت الوحدات الإنتاجية أو زيادة عددها، وإنما يتعداه إلى ضرورة بناء صناعة غذائية حديثة قائمة على الابتكار.

وذكر الخبير أن الاستثمار في التكنولوجيات المتطورة، وتحسين أساليب التسيير، وتطوير استراتيجيات التسويق، أصبحت عوامل حتمية لرفع المردودية، وترشيد التكاليف، وضمان الجودة، وفي هذا الإطار، وقف قندوزي عند دور الرقمنة كأداة عملية وبطاقة لضبط سلاسل التموين والتوزيع، حيث يمكن للمنصات الإلكترونية أن توفر بيانات دقيقة حول حركة المنتجات وتوازن بين مناطق الوفرة ومناطق الطلب، ما يسهم في الحد من تكاليف الوساطة والتخزين، ويدعم استقرار الأسعار في السوق الوطنية.

وفي ظل استحالة الفصل بين هذه الديناميكية الصناعية عن قاعدتها الفلاحية، فإن التحدي الاقتصادي، كما يؤكد قندوزي، في الصناعات الغذائية هي الواجهة المباشرة التي تلتقي عندها الفلاحة بالصناعة، لأن التكامل بين القطاعين يتطلب توفير المواد الأولية بكميات كافية ومستقرة في النوعية والجودة المطلوبة، وهو ما يطرح تحديا جوهريا مرتبطا بإدارة الموارد المائية، وتطوير أساليب استغلالها لضمان استدامة الإنتاج الفلاحي.

ويهدف تعزيز هذا التكامل، حسب الخبير، أهمية التوزيع العادل للنشاط الصناعي عبر الولايات، بما يتماشى مع الخصوصية الفلاحية لكل منطقة، ما يسهم في بناء أقطاب إنتاج إقليمية متكاملة، تقرب التصنيع من مصادر المواد الأولية، وتقلل من تكاليف النقل، وتخلق فرص عمل محلية.

وخلص قندوزي إلى أنّ الرهان الحقيقي يتمثل في أمن السوق الوطنية وليس الطلب المحلي، وبناء قدرات إنتاجية تنافسية قادرة على اقتحام الأسواق الخارجية، باعتبار أن بناء منظومة غذائية متكاملة، تبدأ من الحقل الفلاحي وتنتهي عند رفوف التسويق محليا ودوليا، يتوقف التكنولوجيا الحديثة، وهو الكفيل بتعزيز القيمة المضافة، وترسيخ الأمن الغذائي، ومنح الصناعات الغذائية دورها الحقيقي كقاطرة للتنويع الاقتصاد الوطني، ومنع الصادرات خارج المحروقات.



الأخبـــــــار الجهويـــــــة
Regional news

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
15/11/2026 14:38

تجربة تعكس حضور هذه الزراعة ذات القيمة العالية بالمنطقة

خنشلة تختتم موسم جني الزعفران بالمحمل

بقلم:حبيبة.ر



اختُتمت ببلدية المحمل، بولاية خنشلة، عملية جني الزعفران للموسم الفلاحي 2026، على مستوى مستثمرة تريكي إسماعيل المتخصصة في زراعة هذا المحصول منذ 11 سنة، والكائنة بمنطقة سبيخة، في تجربة فلاحية تبرز استمرار الاهتمام بهذه الشعبة التي تُعد من الزراعات ذات القيمة المضافة المرتفعة.

وحسب المعطيات التي أوردتها مديرية المصالح الفلاحية، فقد انتهت عملية قطاف أزهار الزعفران بالمستثمرة، وهي المرحلة الأساسية التي تسبق استخراج المياسم الحمراء وتجفيفها، للحصول على التوابل المعروفة بقيمتها التجارية المرتفعة واستعمالاتها المتعددة في الصناعات الغذائية وغيرها.

تُعد عملية جني أزهار الزعفران من أكثر مراحل الإنتاج حساسية، إذ تتطلب عادة تدخلاً سريعاً ودقيقاً، نظراً إلى قصر فترة تفتح الأزهار وتأثر جودة المحصول بظروف القطاف والمناولة.

وبعد جمع الأزهار، تُفصل المياسم الحمراء بعناية، ثم تمر بمرحلة التجفيف وفق شروط مضبوطة للحفاظ على اللون والرائحة والمكونات المميزة للزعفران، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في جودة المنتج وقيمته التسويقية.

ويكتسي استمرار مستثمرة تريكي إسماعيل في زراعة الزعفران منذ 11 سنة أهمية من زاوية تراكم الخبرة في التعامل مع هذا المحصول، الذي يتطلب معرفة تقنية بمراحل الزراعة والعناية بالنبات وتوقيت الجني والمعالجة بعد الحصاد.

كما تمثل زراعة الزعفران فرصة لتنويع النشاط الفلاحي وإدخال محاصيل ذات قيمة اقتصادية مرتفعة، خاصة في المناطق التي تتوفر فيها الظروف المناخية والتقنية الملائمة، مع إمكانية تطوير الإنتاج وربطه بمسارات التحويل والتوضيب والتسويق.

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 05

العدس.. الحمص والفول

غليزان: تخصيص أكثر من 1500 هكتار لزراعة البقوليات



تم تخصيص مساحة إجمالية تقدر بـ1580 هكتارا لزراعة البقوليات بولاية غليزان، برسم الموسم الفلاحي 2026-2027، حسبما أفاد به مدير المصالح الفلاحية، جلال قرموعي.

وأوضح قرموعي أن المساحة المخصصة لهذه الشعبة تتوزع على 180 هكتارا لزراعة العدس، و600 هكتار للحمص، و500 هكتار للفول، و300 هكتار للجلبانة، وأضاف أن الفلاحين شرعوا مؤخرا، في تحضير التربة على مستوى الأراضي المخصصة لاحتضان هذه الزراعات الاستراتيجية، لاسيما بمنطقتي منداس ووادي السلام الواقعتين بالجهة الجنوبية للولاية، واللتين حققتا نتائج "مشجعة" في هذه الشعبة خلال السنوات الماضية.

وفي إطار مرافقة هذه الحملة، سيستفيد الفلاحون المعنيون من تأطير ومتابعة تقنية من قبل إطارات وتقنيي المصالح الفلاحية، فضلا عن توفير البذور والأسمدة المدعمة، حسبما أوضحه المسؤول ذاته.

وتهدف هذه التدابير إلى تحسين مردودية هذه الزراعات، وتعزيز الإنتاج المحلي من البقوليات، باعتبارها من المحاصيل الاستراتيجية التي تحظى بأهمية ضمن البرامج الرامية إلى تطوير القطاع الفلاحي.

كما تضمن المصالح الفلاحية، طيلة الموسم الفلاحي، مرافقة ميدانية منتظمة للفلاحين، من خلال زيارات يشرف عليها مهندسون وتقنيون.

الفلاحية
الفلاحية ديزاد ..يومية وطنية متخصصة
13:57 15/11/2026

رفع المساحة المزروعة مع انطلاق موسم الحرث والبذر 2026-2027

ورقلة.. 21 بئراً و14 مرش محوري لدعم الزراعات الاستراتيجية

بقلم:مولود.م



أعطت ولاية ورقلة إشارة الانطلاق الرسمي لعملية الحرث والبذر للموسم الفلاحي 2026-2027، وسط توسع ملحوظ في المساحات المزروعة التي بلغت 13.390 هكتاراً، في خطوة تعكس توجه الولاية نحو تعزيز النشاط الزراعي وتثمين إمكاناتها في مجال الزراعات الاستراتيجية، لاسيما الحبوب والمحاصيل ذات الأهمية الاقتصادية والغذائية.

وأشرف والي ولاية ورقلة، عبد الغني فيلالي، على إطلاق العملية من المستثمرة الفلاحية «فيتال أقروسيد»، الواقعة بمنطقة قاسي طويل بمحاذاة فايجة الباقل، ببلدية ودائرة حاسي مسعود، وذلك في إطار متابعة انطلاق الموسم الجديد ومرافقة المستثمرين الفلاحيين، حسبما أفادت به خلية الإعلام والاتصال للولاية.

وتعد مستثمرة «فيتال أقروسيد» من المشاريع الفلاحية المهمة بالمنطقة، إذ تمتد مساحتها الإجمالية على 2026 هكتاراً، منها 1122 هكتاراً ممنوحة من طرف الديوان الوطني لتنمية الاستثمار الفلاحي في الأراضي الصحراوية و904 هكتارات ممنوحة من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية.

وتتوفر المستثمرة على إمكانات معتبرة في مجال الري، تشمل 21 بئراً منجزاً و14 مرشة محورية، تسمح بتغطية مساحة تقدر بـ380 هكتاراً مخصصة للحبوب والزراعات الاستراتيجية والتحويلية، بما يوفر قاعدة مائية وتجهيزية لدعم النشاط الزراعي وتوسيع الإنتاج.

وفي إطار برامج الدعم الموجهة للاستثمار الفلاحي، استفادت المستثمرة من إعانات مالية إجمالية بلغت 44.941.625 ديناراً، خصصت للمساهمة في إنجاز الآبار واقتناء المرشات المحورية وتجهيز الآبار، فضلاً عن تطوير أنظمة السقي بالتقطير الموجهة لأشجار النخيل والخضروات.

كما شهد المشروع إنجاز 0.15 كيلومتر من شبكة الكهرباء الفلاحية، بغلاف مالي قدره 4.827.623,96 ديناراً، ضمن برنامج رئيس الجمهورية، مع برمجة ربط ثمانية آبار بالكهرباء خلال سنة 2026، بما من شأنه تحسين ظروف استغلال الموارد المائية وتسهيل عمليات السقي.

وخلال الزيارة، أكد والي الولاية أهمية مرافقة المستثمرات الفلاحية وتوفير مستلزمات الإنتاج، مشيراً إلى توفير البذور والأسمدة والآلات المخصصة لعمليات الحرث والبذر والحصاد، بما يسمح بإنجاح الموسم الفلاحي وتحسين ظروف العمل لدى المستثمرين.

كما شدد على ضرورة منح الأولوية، إلى جانب الزراعات الاستراتيجية، للخضر والفواكه، خاصة المنتجات ذات الاستهلاك الواسع، وفي مقدمتها البطاطا، بالنظر إلى دورها في تلبية احتياجات السوق الوطنية وتعزيز وفرة المنتجات الفلاحية.

ويأتي انطلاق موسم الحرث والبذر في سياق الجهود الرامية إلى توسيع المساحات المزروعة واستغلال المؤهلات الزراعية التي تتوفر عليها ولاية ورقلة، لاسيما الأراضي الصحراوية وإمكانات السقي والاستثمار في الزراعات الاستراتيجية.

ويظل نجاح هذه الديناميكية مرتبطاً بحسن استغلال الموارد المائية، وتوفير التجهيزات والمدخلات الزراعية في الوقت المناسب، ومرافقة المستثمرين تقنياً وميدانياً، بما يسمح بتحويل الإمكانات المتاحة إلى إنتاج فعلي يدعم الأمن الغذائي ويساهم في تنويع النشاط الاقتصادي بالمنطقة.

EL MASSA المساء
يومية إخبارية وطنية
الصفحة: 24

لتفادي انتشارها عبر الوطن

يوم تكويني للفلاحين حول الحمى القلاعية

تنظم وزارة الفلاحة، اليوم، تكوينا لفائدة الفلاحين في مجال الصحة الحيوانية، حول الوقاية من الحمى القلاعية، وإجراءات الأمن البيولوجي في مزارع التربية، بهدف تحسيس الفلاحين بالمخاطر المرتبطة بهذا المرض الذي يهدد المواشي ويلحق أضرارا بالمربين.

ويهدف التكوين، الذي سيحتضنه المعهد التكنولوجي المتخصص للتكوين في الإنتاج الحيواني بولاية قالمة، والموجه للفلاحين من مختلف المناطق، إلى تحسيس الفلاحين والمربين بالمخاطر المرتبطة بهذا المرض، وتعزيز وعيهم بأهمية الوقاية وحماية الثروة الحيوانية، من خلال اكتشاف العلامات المبكرة للإصابة، والتعرف على طرق انتقال العدوى، وتطبيق إجراءات الأمن البيولوجي، بما يشمل عزل المواشي المشتبه في إصابتها الفيروس، واحترام التدابير الصحية والبيطرية المعتمدة.

كما يرمي هذا التكوين، إلى تعليم إجراءات الوقاية، والكشف المبكر، واتخاذ تدابير استباقية، لتفادي الخسائر التي قد يتكبدها الفلاح في حالة اصابة القطيع، خاصة وأن مرض الحمى القلاعية يتميز بسرعة انتشاره بين المواشي من أفنام وأبقار، وذلك تفاديا لحدوث أزمة ولضمان استمرار النشاط الفلاحي.

وتشمل الدورة التكوينية، تعريف الفلاحين بالمؤشرات الأولى للمرض، وحدوث العدوى بداية من ظهور التقرحات الأولية على مستوى الفم واللسان والأطراف، والارتفاع المفاجئ في درجات الحرارة، وكذا الانخفاض الحاد في انتاج الحليب، بالإضافة الى العرج المفاجئ وفقدان الشهية عند المواشي، حيث سيركز التكوين على تلقين الفلاحين أساليب عزل المواشي المشتبه في اصابتها فورا، وإبلاغ المصالح البيطرية المختصة، قبل أن يتحول المرض الى بؤر يصعب السيطرة عليها.

زولا. س

الغابـــــات والتنمية الريفيـــــــة
Forestry and rural development

الحوار
EL HIWAR
الصفحة: 06

من مختلف الأصناف

تبسة: نحو غرس 160 ألف شجرة



برمجت محافظة الغابات لولاية تبسة، غراسة 60 ألف شجيرة من مختلف الأصناف خلال مختلف الحملات التطوعية التي سيتم تنظيمها طيلة موسم الغراسة الجاري 2026-2027، حسبما علم من المحافظة ذاتها.

وأوضح المكلف بالإعلام بالمحافظة ذاتها، منير صميدة، في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية، بأنه "برسم هذا الموسم الذي انطلق نهاية شهر أكتوبر الماضي، بغرس 15 ألف شجيرة، وسيستمر إلى غاية نهاية شهر مارس المقبل، ستتم غراسة مختلف الأصناف كالصنوبر الحلبي، السرو، التين الشوكي والقطف وغيرها إضافة إلى أشجار الزينة، وذلك حسب طبيعة ومناخ كل منطقة".

وأضاف المتحدث ذاته، بأن هذه العملية تهدف إلى "تعزيز الغطاء النباتي ومكافحة انجراف التربة والتصحر وتدهور الأراضي ومواجهة التغيرات المناخية"، مشيرا إلى أنه سيتم إشراك مختلف الفاعلين من جمعيات ومختلف فعاليات المجتمع المدني في عمليات الغراسة.

وأفاد صميدة، بأنه خلال الموسم المنصرم "2025-2026"، تمت غراسة أزيد من 213 ألف شجيرة عبر كامل المناطق الغابية بإقليم ولاية تبسة.

وفي سياق متصل، كشف المتحدث ذاته بأنه سيعاد خلال الفترة ذاتها تشجير مساحة تقدر بـ121 هكتارا موزعة عبر تسع غابات ببلديات كل من تبسة، مرسط، العوينات وبوخضرة، والتي تضررت مؤخرا، جراء الحرائق التي شهدتها، بغية استعادة النظم البيئية، التوازن الإيكولوجي وإعادة تأهيل الغطاء الغابي.

الصيد البحري والمنتجات الصيدية
Fisheries and Aquaculture

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
الصفحة 06

خلال السنة الجارية والأخطبوط يتصدر القائمة

800 ألف أورو عائدات تصدير المنتجات البحرية بعين تموشنت

ب. ياسين



سجل قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بولاية عين تموشنت حركية متواصلة في مجال تصدير المنتجات البحرية نحو الأسواق الخارجية، حيث تمكن، منذ بداية السنة الجارية، من تصدير ما يقارب 400 طن من مختلف أنواع الأسماك والمنتجات البحرية، بقيمة مالية إجمالية قدرت بنحو 800 ألف أورو، في خطوة تعكس الإمكانات التي تزخر بها الولاية في مجال الصيد البحري وقدرتها على تعزيز حضور المنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية.

وأكدت مصادر من مديرية الصيد البحري وتربية المائيات لولاية عين تموشنت، أمس الأحد، أن عمليات التصدير التي شهدها القطاع، منذ مطلع العام الحالي، تمت عبر 12 وحدة متخصصة في التصدير، ساهمت في ضمان تسويق كميات معتبرة من المنتجات البحرية نحو عدد من الدول الأجنبية، وذلك في إطار الديناميكية التي يعرفها النشاط الاقتصادي المرتبط بالصيد البحري وتربية المائيات بالولاية.

وحسب المصادر ذاتها، فقد تصدر الأخطبوط قائمة المنتجات البحرية الموجهة للتصدير، بالنظر إلى الطلب الذي يحظى به في الأسواق الخارجية، إلى جانب أنواع أخرى من الأسماك والمنتجات البحرية التي تشكل جزءا من الثروة السمكية التي تتميز بها المنطقة، مستفيدة من موقعها الجغرافي المطل على البحر الأبيض المتوسط وما يوفره من مؤهلات طبيعية وبحرية تسمح بتطوير نشاط الصيد البحري.

وتعكس هذه الأرقام، وفق المعطيات المقدمة، أهمية الوحدات الناشطة في مجال جمع وتحضير وتسويق المنتجات البحرية، ودورها في تنظيم عمليات التصدير وضمان توفير الكميات المطلوبة وفق احتياجات الأسواق الخارجية، فضلا عن مساهمتها في خلق قيمة مضافة للمنتوج المحلي وفتح آفاق أوسع أمام المتعاملين الاقتصاديين الناشطين في هذا المجال.

كما تندرج هذه العمليات ضمن المساعي الرامية إلى ترقية شعبة الصيد البحري وتثمين الثروة السمكية المحلية، من خلال تشجيع المتعاملين على توسيع نشاطهم التجاري والبحث عن أسواق جديدة، بما يسمح برفع حجم الصادرات وتحسين المداخيل بالعملة الصعبة، إلى جانب دعم مكانة المنتجات البحرية الجزائرية في الأسواق الدولية.

وفي السياق ذاته، تبقى جهود قطاع الصيد البحري وتربية المائيات بعين تموشنت متواصلة لتنظيم عمليات تصدير مماثلة خلال الفترة المقبلة، من خلال مرافقة الوحدات الناشطة وتنسيق الجهود مع مختلف المتدخلين، بهدف استغلال الإمكانات المتاحة وتسهيل عمليات تسويق المنتجات البحرية خارج الوطن.

ويراهن القطاع على مواصلة هذه الديناميكية الاقتصادية، بالنظر إلى ما تمثله الصادرات البحرية من فرص لدعم الاستثمار وخلق مناصب شغل وتحريك النشاط التجاري، فضلا عن المساهمة في تنويع الصادرات الوطنية خارج قطاع المحروقات، بما يعزز دور الثروة السمكية كأحد الموارد الاقتصادية الواعدة التي يمكن أن تساهم في دعم التنمية المحلية بولاية عين تموشنت.